

اقتصاد

فوق الطاولة

حكومة الفرزدق

علي محمود هاشم

يخيل للمرء أن «الفساد» بقي على توجسه من البيان الحكومي منتصف ٢٠١٦، إلى أن أعلنت الحكومة حربها عليه قبل أيام، فجلس متربعا، يردد «جريريه» بتصرف:

«زعمت حكومتنا أن ستكافح فاسداً.. أبشر بطول سلامة يا فاسد.. ليست النوايا هي من يقف عثرة أمام مكافحة الفساد وفق البيان الحكومي، بل القدرة الذاتية المنفذ، ومع ذلك، فلدفاتر القديمة وقع سبي في النفس، إذ عادة ما يؤوب إليها المرء في هزيع غياحه، وحينها، عادة ما يكون كلامه «مدهونا بزيادة».

في النتيجة، لم تكن جلسات «الفساد» التي أقامتها الحكومة مؤخرًا، سوى ربوعة جديدة انتهت براسم «تطبيب خواطر» جهازي الرقابة المركزي للرقابة المالية وهيئة الرقابة والتفتيش، تخللها وعود بتأمين سيارات وحافز وبعض «المتطلبات اللوجستية» الأخرى، وبإعلانات مكررة عن حاجتنا إلى تطوير مئات القوانين «القاصرة» التي يشير تعدادها إلى انتظار سنوات أخرى لا يطبقها الوطن والمواطن.

في المرتجى، فلربما أجاب جرير على الفرزدق قبل بعض وألف سنة، وكذا أجايت الحكومة عن الفقرة الرابعة الخاصة بمكافحة الفساد في أولويات بيانها الحكومي «طاب ثراه» عبر ممارساتها المحيطة في سابقاتها ذات العلاقة ب«تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي».

تذكيرا ل«المؤمنين»، فالفترة الثالثة، تحدثت عن «الزراعة ودعم اقتصاد الأسرة والاقتصاد المنزلي وخلق الأسواق التصديرية للمحاصيل الفائضة واستعادة محاصيل القطن والقمح، وتحريك الإنتاج الصناعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والفردية عبر خلق شبكة متماسكة من المقومات التي تضمن نمو هذه المشاريع وتأمين دخولها في الدورة الإنتاجية والاقتصادية».. وبالطبع «إعادة العجلة الإنتاجية على نحو فعال».

بومها قالت الحكومة: إن بيانها «يتسم بالواقعية والقدرة التنفيذية»، غامرة من قناتة سابقاتها بالإعلان عن رفضها الذهاب إلى «بيانات نارية» لا يمكن تطبيقها، وإنها قدمت «ما تستطيع فعلا تحقيقه والمضي في تنفيذه مبتعدة عن إطلاق الوعود والشعارات»، وفق ما روجت حينها منابرها الإعلامية للملحة.

البيانات «اللانارية» و«الواقعية»، لم تطلق، وسرعان ما أسفرت عن ذاتها الشعاراتية والوعوية، ليس ذلك فحسب، بل تخللها في بعض الأحيان فصول كاريكاتورية كما في قطعي المشاريع الصغيرة الذي لا يزال يخضع لسلسلة من الاستعمال الشعراطي المل، وكذا التمويل المرصفي الذي أزهقت آلاف التصريحات على «إعادة هيكلته في هذه المرحلة الحساسة من عمر الاقتصاد الوطني»..!

التونوجان الفاشلان السابقان كلاهما مثال واضح عما ينتظر شقيقهما «مكافحة الفساد» على يد «الفرزدق».

يشكل شخصي.. ليس للوسوريين «حكومات ومحكومين» تاريخ حافل في مكافحة الفساد خارج الأطر الثقافية، وربما يفسر ذلك جانباً من ردود الفعل الشعبية اللطيفة إزاء استيقاظ الحكومة المباتغ على شعار مكافحة الفساد، ومن ثم الردود الحكومية الألف على ذلك التحكيم. وما دامت الحكومة واثقة من نفسها إلى هذا الحد في عدم جديتها بمكافحة الفساد، فالأفضل لها أن تقبل الفقرة الرابعة وتتقز إلى خاتمة البيان: «أشكركم وأسأل الله التوفيق».. أقله كي لا تكون فرزدقا يسبقون رداً جريرياً من عبار: «أبئ نيلك يا حكومة قصرت»..

الوطن

خصّص مجلس الوزراء الحيز الأكبر من جلسته الإسبوعية أمس برئاسة المهندس عماد خميس رئيس المجلس لبحث مسألة عودة المهجرين السوريين في الخارج، وتمت الموافقة على إحداث «هيئة تنسيق لعودة المهجرين في الخارج» إلى منهم وفرام التي هجروا منها بفعل الإرهاب، وذلك من خلال تكثيف التواصل مع الدول الصديقة لتقديم كافة التسهيلات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعودتهم وتمكينهم من ممارسة حياتهم الطبيعية ومزاولة أعمالهم كما كانت قبل الحرب.

وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقّت «الوطن» نسخة منه) أن تشكيل الهيئة التي تضم الوزارات والمجيات المعنية وبتراسها وزير الإدارة المحلية والبيئة: يأتي تأكيداً على أن سورية التي انتصرت في حربها على الإرهاب وتحملت مسؤوليتها تجاه المهجرين بفعل الإرهاب في الداخل؛ سوف تتخذ ما يلزم من إجراءات تنسوية أوضاعهم وتأمين عودتهم في ظل عودة الأمان وإعادة الخدمات الأساسية إلى مختلف المناطق. وبهذا الخصوص أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن إقرار

هيئة التنسيق العليا لعودة المهجرين السوريين من خارج البلاد يأتي ضمن إطار استقطاب أموال السوريين في الخارج وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني في المرحلة القادمة، الأمر الذي أكد عليه وزير المالية مأمون حمدان، مبيّناً أن المجلس ناقش إصدار هذه الشهادات وتم تحديد سعر الفائدة بشكل أولي للإصدار الأول بـ ٤,٢٥٪ بالمئة ويمكن لأي شخص عودة ما يفوق ٣ ملايين مهجر من الداخل إلى بيوتهم ويتم التركيز على عودة المهجرين من خارج الوطن. من جهة أخرى وافق المجلس على إصدار

شهادات ايداع بالقطع الاجنبي تقدماً في المصارف العاملة بعوائد تنافسية بهدف استقطاب أموال السوريين في الخارج وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني في المرحلة القادمة، الأمر الذي أكد عليه وزير المالية مأمون حمدان، مبيّناً أن المجلس ناقش إصدار هذه الشهادات وتم تحديد سعر الفائدة بشكل أولي للإصدار الأول بـ ٤,٢٥٪ بالمئة ويمكن لأي شخص داخل سورية أو خارجها ايداع هذه الأموال من خلال شراء شهادات ايداع التي يصدرها مصرف سورية المركزي،



مع التأكيد على أن عملية ايداع تتم بمراقبة وإشراف مجلس النقد والتسليف ووفق السياسات التي يعتمدها مصرف سورية المركزي. كما أقر المجلس خطة وزارة الزراعة لهذا الإنتاج الزراعي السميكية من أجل زيادة إنتاج الأسماك المنتجة ونشر ثقافة التربية السميكية في المنازل ونشر التربية الأسرية للأسماك وتشجيع ترخيص المزارع الشاطئية وتأمين القروض الميسرة للصيادين لتأمين مستلزمات الإنتاج، مبيّناً أنه تم البدء بتنفيذ ممارسة هذا النشاط في محافظة اللاذقية من خلال زراعة تسع مزارع سميكية أسرية وهذا النشاط سيقاى رواجاً كبيراً في أغلب المحافظات السورية.

وتشجيع إقامة المزارع السميكية البحرية، من جانبه أوضح وزير الزراعة أحمد القادري رؤية الوزارة لتطوير الثروة السميكية خلال الفترة القادمة من خلال تشجيع الاستزراع السميكي في المسطحات المائية وتشجيع المزارع السميكية والاعتماد على البحث العملي لزيادة إنتاجية و نوعية الأسماك المنتجة ونشر ثقافة التربية السميكية في المنازل ونشر التربية الأسرية للأسماك وتشجيع ترخيص المزارع الشاطئية وتأمين القروض الميسرة للصيادين لتأمين مستلزمات الإنتاج، مبيّناً أنه تم البدء بتنفيذ ممارسة هذا النشاط في محافظة اللاذقية من خلال زراعة تسع مزارع سميكية أسرية وهذا النشاط سيقاى رواجاً كبيراً في أغلب المحافظات السورية.

لجان للكشف الحسي وتقييم الأضرار في الغوطة الشرقية

صالح حميدي

صرّحت مدير التخطيط والتنظيم العمراني في وزارة الأشغال العامة والإسكان هالة شبانة لـ«الوطن» بأن وزارة الأشغال خايط محافظة دمشق لتقديم البيانات والخطط والرؤى الخاصة بمعالجة وتنظيم مناطق برزة والقابون وجوبر واليرموك، إذ أرسلت كتاباً بهذا الخصوص للاطلاع على الإجراءات والأعمال التي تم التوصل إليها بخصوص هذه المناطق وطرق وكيفية التعاطي معها بهدف تقييم مخططاتها التنظيمية. شبانة كشفت من جانب آخر عن جولات عديدة قامت بها دوائر وزارة الأشغال العامة والإسكان المعنية بالتخطيط والتنظيم على مناطق في محيط دمشق والريف البعيد، حيث تركزت الجولات الاطلاعية على

مناطق الغوطة الشرقية للتعرف إلى حجم الأضرار ومن ثم وضع المخطط والرؤى الجديدة لهذه المناطق واعتماد اسس ومحددات وأهداف تنطلق منها الوزارة لمعالجتها تحت مسمى إقليم الغوطة الشرقية وبشكل متكامل. وأشارت إلى أن الوزارة حددت ١٦ منطقة وتجمعاً سكنياً في الغوطة الشرقية شملتها هذه الجولات، وهي ضمن إطار التخطيط الإقليمي حيث خضعت لعمليات كشف حسي وقد تخض عن هذه العم ليات تشكيل لجنة خاصة بمدينة حرستا قامت بإصدار قرار لتقييم المخطط التنظيمي لمدينة حرستا. وبيّنت مديرة التخطيط والتنظيم العمراني أن أبرز مناطق الغوطة الشرقية التي ستخضع لعمليات الكش الحسي وتقييم الأضرار والمصنفة ضمن إقليم

الغوطة الشرقية هي مدينة حرستا ودوما وعربين وسقبا وحمورية وعين ترما وكفر بطنا وبيت سوا ومسرابا وحرزة ومديرية وجسرين وغيرها من المناطق السكنية وهناك معالجة لكل منطقة من خلال أعمال الشف والمعاينة والمشاهدة للأضرار والمخططات واعتماد مبدأ «الزونات» في هذه المناطق والتصامم السكنية وليس كل بيت وحده لوضع الأسس والمحددات والأهداف الخاصة بمخطط كل منطقة. وأوضحت شبانة أن تقييم كل تجمع من هذه التجمعات السكنية سيتم من خلال لجنة تضم رؤساء الوحدات الإدارية والمحلية والبلديات وممثلين عنها، إضافة إلى المكاتب الفنية في الوحدات الإدارية لدراسة كل حالة منها وحسب طبيعة المنطقة وحجم الأضرار وطبيعة المخططات التنظيمية الخاصة بها، وأن تنفيذ

المخططات التنظيمية سوف يختلف بين منطقة وأخرى تبعاً لهذه الدراسة. ولغت شبانة إلى أن هذه الأعمال والإجراءات سوف تشمل مناطق أخرى وتجمعات سكنية إضافية تبعاً وبشكل مترجح حالما تنتهي الوزارة من إقليم الغوطة الشرقية. وأشارت إلى أن الوزارة وجهت أعضاء اللجنة الخاصة بالغوطة الشرقية للإسراع في تأمين الوثائق والبيانات والإحصاءات والمعلومات الخاصة بهذه المناطق والناتجة عن عمليات الكش والمعاينة والتقييم ومن كل جهة ممثلة في هذه اللجنة كل حسب اختصاصها ووجوب استكمال تأمين هذه الوثائق قبل عيد الأضحى لصار إلى توثيق هذه الأضرار قبل وضع الخطط والرؤى المستقبلية لها.

١١٥ ألف موظف حصلوا على قروض

دخل محدود من التسليف الشعبي» منذ استئنافها

الوطن

كشف مدير في مصرف التسليف الشعبي لـ«الوطن» عن تجاوز حجم القروض لدى المصرف مبلغ ٤٥ مليار ليرة سورية، وذلك منذ عودة المصرف لمنح القروض مع بدايات شهر كانون الأول في العام ٢٠١٥، حيث استفاد ١١٥ ألف موظف من قروض ذوي الدخل المحدود من المدنيين والعسكريين في أكثر من سنتين ونصف السنة.

وتوقع المدير تزايد في حركة المرابعين لغرض التسليف للاطلاع على التعليمات التنفيذية والشروط المطلوبة للتسليف على القرض الإنتاجي خاصة من قبل الشرائح التي استهدفها هذا النوع من القروض، من أصحاب المهن المهنية والحرفية من الأطباء والأطباء البيطريين، ودور الأشعة والمخابر، والمشايف الخاصة القائمة فقط، والصيالات ومنها الصيدليات الزراعية، والمعاهد العامة والخاصة، بالإضافة إلى دور الحضانة». وبين أن القرض يمنح بحسب الغاية منه على ألا تتجاوز المدة خمس سنوات، وحددت التعليمات سقف القرض بمبلغ لا يتجاوز ٢٥ مليون ليرة بما يخص المشايف والمخابر، وعلى ألا يتجاوز ١٠ ملايين ليرة لباقي الفعاليات الإنتاجية المستهدفة. وبما يخص الضمانات بين المدير أن الضمانات المطلوبة هي عينية أو شخصية لشخصيات لديها نشاط تجاري أو إنتاجي، كما تقبل ضمانات ذوي الدخل المحدود شرط أن تغطي ضمانات القرض وفوائده.

وحول الملاة المالية لدى المصرف بين المدير أن نسبة السيولة لدى المصرف مرتفعة وتتجاوز ٦٠ بالمئة، حيث سجلت قيمة الدوائغ في المصرف مؤخرًا نحو ١١٥ مليار ليرة، وهو ما يسمح بتنفيذ طلبات قروض الدخل المحدود ١٠٠ بالمئة ولم نسبة الاعتداز عن تلبية أي طلب باستثناء بعض الطلبات التي تحتاج لاستكمال بعض التوثيقات والبيانات المطلوبة.

وبحسب المدير يقرب رأسمال المصرف الأسي من ١٠ مليارات ليرة، وأن المصرف يعمل على تحديث برامج عمله وتطوير مبرات العاملين لديه بما يسمح له بالتوسع في الخدمات، ورفع جودتها خاصة وأن المصرف يقدم التسهيلات الائتمانية لشريحة واسعة من أصحاب الدخل المحدود، إضافة لالتزام المصرف بالبور الاجتماعي والاقتصادي المطلوب منه، وقد تم مؤخرًا فتح كافة فروع المصرف في حلب ممثلة في فرع العروبة وحلب الداخل وفرع البارون، إضافة لفتح فرعين في كل من درعا والقنيطرة، وأن المصرف وسع من مساحة نشاطه والخدمات التي يؤديها وهي حالياً متوفرة في كل المحافظات باستثناء بعض المناطق التي تشهد ظروفًا أمنية.

وفي حديث مع المدير حول حركة التقلبات والتغيير في بعض الإدارات التي نفذها المصرف في وقت سابق بين أنها لضرورات العمل وتنسجم مع ترميم النقص الحاصل في أماكن العمل. بينما يشهد المصرف حالياً حالة استقرار في التقلبات والتبدل في الإدارات.

يشار إلى أن هناك مشروعاً حكومياً خاصاً لإعادة هيكله المصارف العامة بما يسمح بزيادة كفاءة المؤسسات المصرفية وفعاليتها في تحريك النشاط الاقتصادي ولعب دور هام في مرحلة إعادة الأعمال المقبلة.

نظ حول جداول التعديلات في المديرية ولجان إعادة النظر فيها

«الجمارك» تحقق في دخول سيارات سورية إلى البلد وخروجها منه



عبد الهادي شباط

تحقق مديرية الجمارك حالياً في حركة دخول عشر سيارات سورية وخروجها من البلد، لتجاوزها المدة المسموح بوجودها خارج القطر، وفقاً للمرسوم ١٤ الذي حدد مدة عام كحد أقصى لبقاء السيارات السورية خارج الأراضي السورية، وفي حال تم تجاوز هذه المدة، فلا بد من القيام بعدد من الإجراءات الخاصة مثل إعلام الجهات المعنية والبعثات الفحصية، وفي حال المخالفة يتحمل أصحاب هذه المركبات الغرامات المتوجبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير في الجمارك أن هذا الملف أحيل على المديرية للتحقيق فيه من الأمن الجنائي، مبيّناً، غرامة تلك المخالفة تعادل قيمة السيارة، وأن مديريات النقل التي تتبع لها هذه المركبات تعنى بعملية المتابعة لها ووضع إشارات على صحيفة المعلومات حول الموضوع، بينما المصالحة والتسوية.

لكن الذي تحفظ حوله المدير هو سبب إحالة هذه السيارات إلى الجمارك بدلاً من الجهات المعنية وهي مديريات النقل، مسوغاً التحفظ بعدم امتلاكه معلومات حول الموضوع، بينما علمت «الوطن» أن هناك تحقيقاً يجري في

الجمارك لجهة حركة دخول ولخروج هذه السيارات، والتأكد من عدم وجود حالات تلاعب وتزوير، نفذها بعض عناصر الجمارك، ولم تتمكن «الوطن» من التوسع في المعلومات حول الموضوع من مديرية مكافحة التهريب في إدارة الجمارك، وهي المديرية المحال إليها الموضوع، لعدم رغبة المعنيين في الحديث عن الموضوع قبل الانتهاء من التحقيقات الخاصة به. تتزامن تلك القضية مع حركة تقلبات واسعة أجرتها إدارة الجمارك طالت رؤساء المغازن والخبراء، حيث ترافقت هذه التقلبات حالة لفظ بين عناصر الضابطات الجمركة، لجهة التعديلات الواسعة التي قامت بها الإدارة العامة للجمارك للقوائم الأولية التي اقترحتها الضابطات، حيث وجه المدير العام بتشكيل لجان جديدة بالاشتراك مع الضابطات الجمركة لإعادة النظر بالقوائم المقترحة وتعديلها، وإصدار خلاصات حول إصدار جداول التقلبات الأخيرة، وأن إعادة النظر بالقوائم الأولية هو إجراء طبيعي وتعمل عليه الإدارة بالتعاون مع الضابطات لزيادة الحرص على سلامة القوائم والتوزيع السليم للعناصر ما يخدم تنفيذ الجدي

٢٥٠ ميغا جديدة إلى المحافظة بكلفة ٢٠ مليون يورو

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: استقرار في كهرباء حمص خلال الشتاء القادم

قصي المحمد

أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ«الوطن» وضع محطة تحويل جامعة البعث في الخدمة حالياً، وذلك بعد إدخال خط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولت «خط قطيئة - فيروزة»، إلى محطة الجامعة ليصبح مسار الخط يمر بثلاث محطات تحويل، وأرجع خربوطلي سبب ذلك إلى وجود حالات تقنين قسري في محافظة حمص مسبقاً وخاصة خلال فصل الشتاء، مبيّناً أن أكثر من ٤٠ بالمئة من التقنين سيزول ما سيؤمّن استقراراً للمحافظة والمنطقة خلال الشتاء القادم، وأوضح خربوطلي أن درجات الحرارة في محافظة حمص منخفضة عن غيرها من المحافظات، ما دفع الوزارة إلى تنفيذ خط ٢٣٠ كيلو فولت الذي أدى إلى إلغاء التقنين القسري، معتبراً المشروع من أهم المشاريع التي تنفذها الوزارة حالياً.

ومن جانبه أكد مدير المؤسسة العامة لنقل الطاقة في وزارة الكهرباء نضوح سمسمية لـ«الوطن» أن خط التوتر العالي «الوطني» الذي تم إدخاله إلى محطة جامعة البعث منذ أيام، يعد من محطة تحويل قطيئة إلى محطة تحويل فيروزة، موضحاً أن عملية تشغيل محطة جامعة البعث عدلت مسار خط التوتر العالي (قطيئة - فيروزة) ليصبح (قطيئة - جامعة البعث - فيروزة).

وبين سمسمية أن هذا التعديل تم من خلال عملية دخول وخروج لجزء من خط التوتر العالي إلى محطة جامعة البعث المنشأة قبل الأزمة، مبيّناً أن محطة تحويل جامعة البعث ٦٦/٢٣٠ كيلو فولت، استطاعتها ٢٥٠ ميغا فولت أمبير، وهي محطة حديثة «GIS»، تمت تغذيتها حالياً بشكل كامل، رغم أنها كانت تعمل ولكن بشكل جزئي مسبقاً.

وأشار مدير نقل الطاقة إلى أن كلفة إنشاء محطة تحويل جامعة البعث ٢٠ مليون يورو، إضافة إلى ٣٠٠ مليون ليرة سورية كلفة إضافية للكابلات والخطوط المغذية للمحطة (الأبراج والنواقل وكابلات ٢٣٠ كيلو فولت).

وأوضح أن محطة جامعة البعث فيها محولتان «٦٦/٢٣٠ كيلو فولت»، واستطاعة كل منها ١٢٥ ميغا فولت أمبير، إضافة إلى محولتين ٦٦ كيلو فولت تغذي مخارج التوتر المتوسط ٢٠ كيلو فولت.

وأشار سمسمية إلى أن إدخال المحطة سوف يسهم في تخفيف الأحمال عن محطتي تحويل فيروزة وقطيئة، ما يزيد من عملية استقرار التغذية الكهربائية في المنطقة الوسطى (حمص، حماة وجزء من ريف دمشق الشمالي).

وأشار إلى أن سبب التأخر في إدخال المحطة إلى الخدمة هو ظروف الشبكة الكهربائية التي كانت سائدة خلال الفترة الماضية، مبيّناً أن عملية الربط كانت تتطلب فصل خط التوتر الرئيسي قطيئة - فيروزة لأكثر من خمسة أيام، إلا أن الظروف مسبقاً لم يسمح بذلك. وبين سمسمية أن إدخال المحطة إلى الخدمة، أضافت ٢٥٠ ميغا فولت أمبير استطاعة توزيعية إلى محافظة حمص، مؤكداً أن هذه الاستطاعة ليست استطاعة توليدية إلا أنها تسهم في زيادة الوتوقية والتوزيع بشكل أفضل من خلال محطات التحويل الخمس الموجودة حالياً في المحافظة، وهي محطات تحويل جندر، فيروزة، قطيئة ومحطة جامعة البعث ٦٦/٢٣٠ كيلو فولت ومحطة أخرى شمال المحافظة.